

الإطار القانوني للاستثمار في اقتصاد المعرفة
Legal Framework for Investment
in Knowledge Economy

علجية شمون * ، جامعة بومرداس
a.chemoune@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2024/11/07 تاريخ القبول: 2024/11/26

ملخص:

يشكل اقتصاد المعرفة فرصة حقيقية للجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من التبعية لقطاع المحروقات ، تعد المعرفة دعامة الأساسية التي تنتج عن الابتكار والابداع والاختراعات وهذا ما يمنحه ميزة تنافسية عالمية ، وعليه اردت من خلال هذه الورقة البحثية ابراز اهتمام المشرع بتأطيره قانونيا من خلال نصوص الدستور وكذا قانون الاستثمار لسنة 2022 من أجل توفير الظروف الملائمة للتحويل نحوه واحاطته بمختلف الضمانات من خلال المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلنا الى نتائج هامة من بينها تكييف دور الجامعة مع متطلبات التحويل نحو اقتصاد المعرفة من اجل توفير الرأس مال البشري ، ولا يكون ذلك الا من خلال التكريس الدستوري للحريات الأكاديمية وحرية الابداع الفكري ، كما اعتبر المشرع الاستثمار في اقتصاد المعرفة من القطاعات ذات الأولوية وهذا يعكس توجه الدولة الى تشجيع الشباب لإنشاء مقاولاتهم في هذا المجال ومنحهم ضمانات تتعلق بحماية الفكرية وتحفيزات ومزايا هامة لذلك، ولتحقيق ذلك لا بد من توفير الدعم المالي للبحث العلمي ، فالحوصول على التكنولوجيا سواء لإنتاجها أو الاستثمار فيها يتطلب موارد مالية معتبرة.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة - الاستثمار - تكنولوجيا الاعلام والاتصال - رأس مال بشري.

Abstract: □

Knowledge economy is a real opportunity for Algeria to improve the national economy and exit dependence on the burning sector, Knowledge is the fundamental pillar of innovation, creativity and inventions and this gives it a global competitive advantage. Thus, through this paper, I wished to highlight the interest of the legislature in framing it legally through the texts of the Constitution as well as the Investment Act of 2022 in order to provide the conditions for its transformation and to inform it of the disappearance of safeguards through the curriculum of the analytical guardian, We have achieved important results, including adapting the University's role to the requirements of a shift towards a knowledge economy to provide human capital. and only through the constitutional enshrinement of academic freedoms and freedom of intellectual creativity, The legislature also considered investment in the knowledge economy as a priority sector. This reflects the State's trend to encourage young people to set up their entrepreneurship in this area and to give them guarantees of intellectual protection and important incentives and advantages. and, to that end, financial support for scientific research must be provided, Access to technology for both production and investment requires significant financial resources.

Keywords: Economy - knowledge - investment - information and communication technology - human capital.



مقدمة:

الجزائر منذ الاستقلال اعتمدت الجزائر ولا تزال تعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات لتحقيق المداخيل، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة ونظرا لعدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية فكثيرا ما أوقع الجزائر في أزمات مالية كانت لها الآثار الواضحة على شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لذلك بادرا الجزائر بعدة اصلاحات للخروج من التبعية لهذا القطاع والتوجه نحو

قطاعات أخرى خاصة الفلاحة الذي حقق إنجازات معتبرة في السنوات الأخيرة، أما قطاع السياحة فلم يصل بعد إلى ما حققته بقية القطاعات.

غير أنه مع التصاعد الرهيب للتطور العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ظهر في نهاية القرن الواحد والعشرون مفهوم جديد وهو اقتصاد المعرفة، كالاقتصاد قائم الخدمات أكثر من المواد الصناعية، يختلف من حيث الأساس عن الاقتصاد التقليدي القائم على توفر الموارد الطبيعية وامتلاكها، لنشهد إلى نموذج متطور للمجتمع ألا وهو مجتمع بعد الصناعي يعتمد بشكل أساسي على المعرفة، هذه الأخيرة تحول إلى سلعة يتم تداولها وتعتمد على التطور العلمي والتكنولوجي وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

اضحى اليوم اقتصاد المعرفة آلية جديدة للنهوض بالاقتصاد، فهو اقتصاد قائم على التقدم التكنولوجي والمعرفة المعلوماتية، تمنحه هذه الخاصية ميزة تنافسية عالمية، ظهوره ألزم الدول بغض النظر عن تصنيفها إلى متقدمة أو نامية إلى السعي من أجل التحول نحوه بل أكثر من ذلك ملزمة بمواكبة هذه التطورات المستمرة للقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية التي تختلف عن التقليدية منها التي عرفها الاقتصاد التقليدي التي تتمحور حول الحصول على الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.... والحفاظ على البيئة، فالتحديات المستقبلية التي بدأت تطرح على أرض الواقع تتعلق بحياة أقصى حد من المعرفة والتقدم العلمي والتكنولوجي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الحصول أو اكتساب أو استقطاب وتكوين وخلق رأسمال بشري فعال يتميز بقدرات ابتكارية والقدرة على تطوير والتحكم في التكنولوجيا.

فالالاقتصاد الرقمي يقدم فرصة حقيقية للجزائر من أجل القضاء على التبعية لقطاع المحروقات وفرصة لتنويع مصادر مداخيلها وتحقيق النمو الاقتصادي، نظرا لما يمتاز به من خصائص والقدرة على تحقيق نتائج ملموسة في وقت وجير كونه قائم على التكنولوجيا التي تسمح بربح الوقت، هذا ما يسمح بشكل للاقتصاد الجزائري بالالحاق باقتصاديات الدول المتقدمة ويمنح له القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية .

وتظهر أهمية الموضوع من كون أن الاقتصاد الرقمي كنموذج جديد لا يمكن تجسيده وتفعيله إلا من تجهيز المناخ للاستثمار فيه ، من خلال توفير الإطار القانوني الذي يوضح مجاله وكيفية الاستثمار وتوضيح آليات تدعيمه وكيفية الاستثمار فيه وماهي الضمانات والحوافز التي تنتظر المستثمرين.

أما عن اهداف البحث فتتمحور التعريف بالاقتصاد الرقمي والفرصة الاقتصادية التي يقدمها للشباب من جهة والاقتصاد الجزائري لتحقيق نقلة نوعية للاقتصاد الجزائري، تحديد الإطار القانوني الذي من خلاله يمكن انجاز استثمار يندرج في إطار اقتصاد المعرفة، وما هي أهم الدعائم التي يجب توفرها للمبادرة به والحفاظ عليه.

وعليه فإشكالية البحث تتمحور حول مدى فعالية النصوص القانونية المؤطرة لاقتصاد المعرفة لجذب المستثمرين وأهم ضمانات؟

وللإجابة عن الإشكالية يكون من خلال مبحثين: المبحث الأول: الأساس القانوني لاقتصاد المعرفة، المبحث الثاني: ضمانات اقتصاد المعرفة

ويكون ذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بحصر مختلف النصوص القانونية أولا والتعرف على مضمونها فيما يخص اقتصاد المعرفة وبعد ذلك تحليلها والبحث في مدى كفايتها وفعاليتها في بحث هذا النوع من الاقتصاد في الجزائر.

المبحث الأول: الأساس القانوني لاقتصاد المعرفة

يعد اقتصاد المعرفة من المواضيع الاقتصادية التي ظهرت في نهاية القرن الواحد والعشرين، حظيت باهتمام الباحثين الاقتصاديين فكانت الدراسات الاقتصادية سباقة لمعالجة هكذا مواضيع، ومع تبقى المعالجة القانونية ضرورية، فلا يمكن لأي مفهوم أو آلية أن تعتمد وتجسد إلا بوجود إطار قانوني يمنحها شرعية قانونية و ضمانات لحمايتها لذلك لا من تحديد الأساس القانوني للاستثمار في اقتصاد المعرفة (المطلب الثاني) ولكن قبل ذلك لا بد من تحديد مفهومه (المطلب الأول).

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة

قام الاقتصاد التقليدي على مدى توفر الموارد الطبيعية وقدرتها على تعزيز الإنتاج الصناعي كمحرك للاقتصاد وكأساس للتنمية الاقتصادية، غير أن

الاحطار التي نتجت على الاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية أدى إلى استنزافها، كما أثر ذلك بشكل واضح على البيئة فتم تبني مفهوم التنمية المستدامة من أجل تحقيق التوازن بين التنمية الصناعية وحماية البيئة، ولقد ساهم التقدم التكنولوجي خاصة في مجال تقنيات برمجة المعلومات و الاتصالات في ظهور اقتصاد المعرفة مشكلا بذلك مورد آخر للاقتصاد حديث يعتمد على موارد حديثة وهي المعلوماتية.

الفرع الأول: تعريف اقتصاد المعرفة

يتم توظيف مصطلحات للدلالة على اقتصاد المعرفة، لكنها تتعلق بجوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة الذي يبقى هو المصطلح الملم والشامل: الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد الانترنت أو الاقتصاد الالكتروني، الاقتصاد الافتراضي، أيضا شبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات، كذلك مجتمع الاقتصاد المعلوماتي.

عرف الفقيه دانيال بيل اقتصاد المعرفة لأول مرة في تحليله لمجتمع ما بعد الصناعة، فينطلق من افتراض أنه إذا كان المجتمع الصناعي يتمحور حول الصناعة واليد العاملة الماهرة، فإن مجتمع ما بعد الصناعي يؤسس على الخدمات معتمدا على التكنولوجيا الفكرية والأهمية المتزايدة للمعلومات والحسابات، معتبرا المعرفة النظرية أساس زيادة الإنتاجية، فاتجهت الجهود نحو المعرفة النظرية كقوة لتشجيع الابتكار والتغيير. (الغني، 2020، صفحة 23)

يبقى أن اقتصاد المعرفة ليس مجرد مفهوم نظري جديد، إنما مرحلة جديدة تختلف أساسا عن فترة الاقتصاد الزراعي والصناعي رغم ظهوره في بداية التسعينات، لكنه أثر في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا التأثير يتطور باستمرار اتجاه تطوير اقتصاد المعرفة كمرحلة جديدة من تطوير الاقتصاد العالمي. (الربيعان، 2023، صفحة 567)

كما ننوه إلى أن اقتصاد المعرفة حضني باهتمام المؤسسات الدولية التي تعنى بالشأن الاقتصادي، بحيث عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2003 «نشر المعرفة وانتاجها واستخدامها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة بهدف إقامة التنمية الإنسانية،

ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح لها". (زهيري، 2024، صفحة 225)

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اقتصاد المعرفة: "الاقتصاد الذي تعتبر فيه المعرفة العامل الرئيس للإنتاج والنمو الاقتصادي بالتركيز على دور جديد للمعلومات وللتقنية والتعلم في تحقيق أداء اقتصادي متميز. (زهيري، 2024، صفحة 225)

أما بالنسبة للبنك الدولي فقد عرفه بأنه اقتصاد قادر على اكتساب المعرفة، وخلقها، ونشرها وتجسيدها بهدف تعزيز التنمية. وحسب تقرير صندوق النقد العربي فاعتبره الاقتصاد الذي تعتبر المعرفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وتعتمد اقتصاديات المعرفة على وجود تقنية الاتصالات والمعلومات وتستخدم الابتكار والرقمنة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أي جودة مميزة. (الغني، 2020، صفحة 23).

أما بالنسبة للفقهاء، فهناك من عرفه على أنه نموذج اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع لنطاق المعلوماتية والانترنت في النشاط الاقتصادي خاصة التجارة الالكترونية، يستند بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي وأكثر دقة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال. (زهيري، 2024، صفحة 226)

وهناك من يعتبره القيام باستخدام التقنيات التكنولوجية بالإضافة إلى توظيفها أي استثمارها لأجل تحقيق حياة متطورة بكافة المجالات والأنشطة بالاستفادة من التكنولوجيا بخدماته وأنواعه من الانترنت والتطبيقات التقنية للمعلوماتية، وتعتبر المعرفة سبب نمو الاقتصاد العالمي والإنتاج، حيث بواسطة المعرفة يتم استخراج وتحضير السلع والخدمات، كما يمكن أن تستخدم المعلومات في السلع والخدمات القديمة أي التطوير والبناء عليها. (جبار، 2020، صفحة 401)

وحسب رأيي فإن هذا التعريف إنما يجعل من اقتصاد المعرفة امتداد للاقتصاد الصناعي، بحيث يتمثل اقتصاد المعرفة في إنتاج السلع والخدمات المعتمدة على المعرفة، ومعنى ذلك أن يتم استثمار مختلف الأفكار والابتكارات الناجمة على

الأبحاث العلمية لتحسين العملية الإنتاجية وتطويرها وعملية التسويق والتجارة، أي يتم بالاعتماد على الموارد الطبيعية، وكأن المعادلة تصبح موارد طبيعية زائد معرفة لنحصل على اقتصاد المعرفة. وهو رأي مردود عليه فهذا ما يعرف بالإقتصاد المعتمد على المعرفة الذي له معنى واسع بحيث يشمل في معناه قطاعات المعرفة والاستثمارات داخل الاقتصاد أيضا مدى انتشار المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية. (سلام، 2022، صفحة 85)

وفي هذا الصدد نشير إلى أن هناك مصطلحين متقاربين، ويرجع ذلك إلى تسارع التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية يجب التفريق بينهما وهو: الاقتصاد القائم على المعرفة الذي يعتمد على المعرفة إلى جانب اعتماده على الموارد الطبيعية فيستخدم التكنولوجيا لتحسين وتطوير العملية الإنتاجية أما اقتصاد المعرفة يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها: إنتاج المعرفة، صناعة المعرفة، إدارة المعرفة. (زهيري، 2024، صفحة 227)

وهناك من يعرفه على أنه الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتسويقها واستخدامها الدافع الرئيسي لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص العمل في كل المجالات، فأساسه إنتاج المعرفة واستخدام نتائجها وانجازاتها بحيث تشكل هذه المعرفة سواء تلك المتمثلة في قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلهم مصدرا هاما لثورة المجتمع ورفاهيته. (سلام، 2022، صفحة 85)

لنصل إلى أن اقتصاد المعرفة هو الذي يقوم على سلع المعرفة من تجميع للمعلومات وفكر انمائي وابداع خلاق في مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف اشباع الرغبة في المعرفة والتقدم وتحقيق رفاهية المواطن والرفع من كفاءة القطاعات الاقتصادية وإنتاجيتها. (ناصر جلال، صفحة 14)

من خلال ما تقدم نلاحظ أن هناك من يركز على المعرفة والاستثمار فيها كسلعة لتعريف اقتصاد المعرفة، وهناك أن من يعتبر استثمارها بجعلها محرك للتنمية الاقتصادية (أي الاقتصاد المعتمد على المعرفة) هي كذلك اقتصاد معرفة، ونشير في هذا الصدد إلى أن الاقتصاد القائم على المعرفة يشكل مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي أي يتم تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة

الاقتصادية والاجتماعية وتسمى هذه المرحلة مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي التي استفادت منها كبريات الدول الصناعية حيث اعتمدت على نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية لتوليد معارف واكتشافات جديدة وتقنيات متطورة أما الدول التي تسعى لإنتاج المعرفة من ابتكار وابداع واكتساب ونشر واستعمال وتخزين واستثمار المعرفة فهي لا تزال في مرحلة الاقتصاد المعرفي. (سلام، 2022، صفحة 86)

أي كانت ثورة المفاهيم، فإن الذي يهمنا في هذه الدراسة هو التركيز على المعرفة و الاستثمار فيها سواء باعتبارها هي كسلعة أو بتوظيفها أو تحويلها خدمة العملة الإنتاجية في إطار الاقتصاد القائم على المعرفة كمرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي، فهي تشترك في متغير واحد وهو المعرفة سواء تم الاستثمار فيها لوحدها أو بمزجها مع بقية الموارد الأخرى غير أنها تبقى المورد الأساسي الذي يجب التركيز عليه وهذا ما يظهر جليا في قانون الاستثمار الأخير لسنة 2022 كما سنراه لاحقا، حيث ركز على المعرفة وكيفية استغلالها كفرصة للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

وقد ظهرت أهمية اقتصاد المعرفة بفضل استخدام تقنيات المعلومات بدلا من الموارد ورأس المال، وهذا ما يجعل المعرفة أهم عوامل تحول الدول النامية إلى متطورة وحديثة، كما يشكل الاستثمار الخاص بالتكنولوجيا، الابداع، الابتكار والتطور عاملا للنمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: خصائص اقتصاد المعرفة

يقوم اقتصاد المعرفة على تقييم وصناعة وتداول القيم المعرفية بين الدول ومن أهم خصائصه نجد:

تعتبر المعرفة الرأسمال القاعدي للثروة والسلطة، بحيث يعتمد على الابتكار الاقتصادي في توفير مجموعة من المواد والخدمات بإقامة ودعم الروابط التجارية بين الشركات والمؤسسات الأكاديمية التي تعتبر منبع المعرفة وغيرها من المنظمات التي تعمل في مجال واحد وتتميز بقدرتها على مواكبة المعرفة المتنامية أيضا لها دور في خلقها واستيعابها وتكييفها مع الحاجات المحلية وحتى العالمية.

تمنح التكنولوجيا وتطور تقنيات الاتصال اقتصاد المعرفة طابع عالمي، لذلك يتم الحرص على بناء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعرفة وتسخيرها لدعم المعرفة المحلية.

يسمح اقتصاد المعرفة بإنتاج سلع معرفة ومنتجات ذات الجودة العالية قادرة على تلبية احتياجات ورغبات مختلف شرائح أراد المجتمع والشركات.

يخلق وينشئ تعاون الشركات فيما بينها ومع الافراد، في إطار شراكة تتجاوز الأطر والأنماط التقليدية للشراكة.

أضحى اقتصاد المعرفة نموذج اداري جديد لإدارة الاقتصاد قائم على منظور معرفي متكامل، بحيث يقدم نظرة شمولية لعملية الإنتاج بعيدة المدى لا تقتصر على تحقيق أهداف الشركة وإنما تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني.

-يعتمد الاقتصاد المعرفي على الطاقة العمالية الماهرة التي تتمتع بخبرات عالية وتخضع للتطوير المستمر، تعمل في إطار خطة منظمة تسمح لكل فرد بالمشاركة من خلال أفكاره وملاحظاته في عملية التطوير (الربيعان، 2023، p. 565)، فاليد العاملة الماهرة يمكنها الاستفادة من المعارف من أجل تطوير الإنتاج وتحسين جودته.

-يساهم في توفير الحوافز التي تدعم الإنتاج المحلي، والقدرة التنافسية بين الشركات بمختلف أنواعها الموجودة في السوق.

- للاقتصاد المعرفي ميزة تنافسية تعتمد على عقل الانسان وعبقريته وليست على الموارد الطبيعية، فهو اقتصاد غير ملموس كما أنه يواكب التنمية المستدامة.

وأمام هذه الخصائص التي يمتاز بها الاقتصاد المعرفي خاصة كونه غير ملموس او اقتصاد اللاوزن واللاحجم يشهد الاقتصاد التقليدي المادي المتسم بتجميع الملكيات ورأسمال المادي انكماشاً وتقلصاً،

كما نشهد تراجع في الطبيعة المادية للمنتوجات الاقتصادية فبدلاً من المعادن، يعتمد اقتصاد المعرفة على مواد بناء خفيفة في توجه نحو التصغير وتعويض المحتوى المادي بالمعلومات والدور المتزايد للخدمات، وأدى هذا الى تحويل في طبيعة الأصول من أصول مادية ملموسة كالعقارات والأموال إلى أصول غير ملموسة، بحيث ان حوالي من 90% من قيمة رأسمال بعض الشركات ذات القدرة المعرفية العالية

مثل مايكروسفت وساب تتمثل في الموجودات المعنوية (جبار، 2020، صفحة 408).

الفرع الثالث : أهمية اقتصاد المعرفة

ظهرت أهمية اقتصاد المعرفة مع استخدام تقنيات المعلومات بدلا من الموارد ورأس المال، فقلصت من مشاكل البحث عن الموارد الطبيعية والتقليل من إشكالية ندرة البعض الآخر، بحيث أضحت المعرفة أهم عوامل تحول الدول النامية إلى متطورة منها، وانعكس ذلك على التجارة الدولية، كما شكل الاستثمار الخاص بالتكنولوجيا دافعا لتحقيق النمو الاقتصادي، أما عن أهمية اقتصاد المعرفة فتكمن اجمالا في :

تصنف المعرفة بأنها علوم نظرية، وتعتبر الأساس الذي يعتمد عليه لإنتاج وزيادة الثروة

تساهم المعرفة في زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء، وتقليل تكاليف الإنتاج والحرص على تطوير نوعي عن طريق استخدام صناعات متقدمة تكنولوجيا.

تساعد المعرفة على تحقيق إيرادات جديدة من خلال انشاء ومتابعة المشاريع ومتابعة عوائدها المالية، والمساهمة في تحسين الدخل الفردي المرتبط بنشاطات المعرفة وهذا ما يسمح بخلق مناصب عمل نوعية ضمن مجال المشاريع المستحدثة، وهذا ما يمنح ديناميكية جديدة لسوق العمل.

تساهم المعرفة بتحديث وتطوير النشاطات الاقتصادية، ويؤدي ذلك إلى استمرارية تطور الاقتصاد بشكل سريع.

تعمل المعرفة على توفير الأسس الضرورية لدعم توسع الاستثمار، وخصوصا في مجال المعرفة العملية والعلمية، مما يؤدي إلى تكوين رأس مال معرفي.

تقلل المعرفة من استخدام الموارد الطبيعية عن طريق الاعتماد على الموارد المعرفة، وتطوير الموجود منها، ويؤدي ذلك إلى ضمان استمرار تطور النشاطات الاقتصادية ونموها وتحقيق التنمية المستدامة.

تساهم المعرفة بتغيير هيكلية الاقتصاد، إذ تؤدي إلى زيادة الاهتمام بالإنتاج المعرفي، وتعزز الاستثمار برأس مال المعرفة، وتدعم الصادرات المنتجة المعرفية. (جبار، 2020، صفحة 404)

يسمح الاقتصاد المعرفي للدولة المستثمرة فيه بمواكبة التطورات التكنولوجية، تطوير الاقتصاد الوطني، بحيث يسمح الاقتصاد المعرفي بطرح منتج قادر على المنافسة، وبالتالي يمكن بتصديره بالإضافة إلى تحقيق رفاهية للمستهلك الذي تصبح له خيارات متعددة خاصة مع توظيف التجارة الالكترونية. يسمح الاقتصاد المعرفي بالتعرف على آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصال والخدمات المبنية عليها التي تسهل الحياة لأفراد المجتمع وتلبية حاجياتهم بمواصفات مميزة، وما ما يشكل دافع قوى للطاقت الابتكارية المحلية للمبادرة بطرح اختراعاتها وابتكاراتها.

المطلب الثاني: الأساس القانوني لاقتصاد المعرفة

من أجل التحول نحو الاقتصاد المعرفي، يجب على الدولة أن توفر المناخ المناسب من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية أو المحلية وكذا الحفاظ على استمراريته، ويكون بداية من توفير الإطار القانوني الذي يوضح نوع الاستثمارات التي يمكن إنجازها في إطار اقتصاد المعرفة وبالتالي يمنحها شرعية قانونية ويوضح الضمانات والحوافز المقررة لهم، بحث لا يمكن لأي آلية أن تتطور أو تنشأ وتصبح قابلة للتعامل بها إلا في إطار قانون يؤطرها.

الفرع الأول: الأساس الدستوري لاقتصاد المعرفة

الدولة الجزائرية من أجل تشجيع الاستثمار والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، عملت في البداية توسيع على توسيع مجال الحقوق والحريات المرتبطة به وهي حرية الابداع الفكري والحريات الاكاديمية والبحث العلمي في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016 غير انها لم تحقق النتائج المرجوة بسبب عدم توفر الضمانات الكافية.

تواصلت الجهود خاصة بعد جائحة كورونا 19 أين أصبح الاعتماد على اقتصاد المعرفة مطلبا أساسيا لخروج الجزائر من الاقتصاد التقليدي، الذي عجز عن انتاج ما هو ضروري لمواجهة الجائحة حيث لجأت إلى الاستيراد في الوقت

الذي تحقق فيه اقتصاديات الدول عوائد ونمو اقتصادي في أوج الازمة الصحية العالمية، فقد أثبتت وأكدت الجائحة أن الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي يسمح بمواجهة التطورات الاقتصادية المستقبلية ومواجهتها واحتوائها.

فقد جاء في ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2020 أن الشباب القوة التي يتم الاعتماد عليها لمواجهة مختلف التحديات خاصة الاقتصادية منها، لذلك لا بد من تفعيله من خلال إشراكه في التنمية المستدامة بضمان له تكوين نوعي من طرف مؤسسات الدولة، وفي هذا التوجه نصت المادة 9 من ذات التعديل أن الشعب يختار مؤسسات من بين ما تهدف إليه بناء اقتصاد متنوع لا يقوم فقط على القدرات الطبيعية أي الاقتصاد التقليدي، إنما إلى جانبه تثنى القدرات البشرية والعلمية أي الاعتماد على رأسمال البشري وليس المادي.

ويتم تحقيق ذلك من خلال فتح الإستثمار أمام القطاع الخاص وهذا ما جاء في نص المادة 61 من التعديل الدستوري لسنة 2020 ليس فقط في الأنشطة التقليدية من صناعة وفلاحة وسياحة، بل الاستثمار في المعرفة من خلال التشجيع على المقاولاتية، ولمساعدة الشباب على التوجه نحو المقاولاتية نصت المادة 73 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على أن الدولة تعمل على إنشاء المؤسسات وتوفير الدعم المالي والمادي من أموال وأجهزة وعقارات من أجل تنمية قدرات الشباب وتحفيز طاقاتهم الإبداعية، وهذه الأخيرة لا يمكن تثنيتها إلا من خلال تكريس حرية الإبداع الفكري، وأن لا يتم تقييده إلا من أجل حماية كرامة الأشخاص أو المصالح العليا للامة أو القيم أو الثوابت الوطنية، بالإضافة إلى توفير حماية قانونية للحقوق التي تنتج عن الإبداع. وحتى في حالة نقل الحقوق الناجمة عن الإبداع الفكري، يمكن للدولة ممارسة حق الشفعة لحماية المصلحة العامة المادة 74 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

وباعتبار أن الجامعة ومراكز البحث والتطوير مكن الابداع والابتكار يجب دفعها لتلعب دور في التحول نحو اقتصاد المعرفة وتشجيع الطلبة على التعبير عن أفكاره اعتبر التعديل الدستوري لسنة 2020 في المادة 75 منه الحريات الاكاديمية مضمونة إلى جانب حرية البحث والتطوير، كما تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وشمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة.

كما لا تزال الدولة تعتمد مجانية التعليم في الجامعة وتعتبره حق مضمون لكل افراد الشعب وتسهر باستمرار على تحسين جودته وفق المادة 65 من نفس التعديل الدستوري.

وادراكا لأهمية البحث العلمي في التحول نحو اقتصاد المعرفة نص التعديل الدستوري لسنة 2020 في نص المادة 217 منه على إنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي ضمن باب الهيئات الاستشارية واسندت له مهام تتعلق بترقية البحث ففي مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي وكذا اقتراح كل تدبير يسمح بتثمين القدرات في هذا المجال، وكذا تقييم الاجهزة الوطنية المستحدثة والمتخصصة في تثمين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة.

الى جانب المجلس نصت المادة 218 على إنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا كهيئة مستقلة ذات طابع علمي وتكنولوجي.

الفرع الثاني: اقتصاد المعرفة في القانون 18.22

تماشيا مع ما جاء في التعديل الدستوري لسنة 2022 جاءت احكام قانون الاستثمار 18_22 واضحة فيما يتعلق باهتمام الدولة وتشجيعها لاقتصاد المعرفة ويظهر ذلك من خلال نص المادة 2 يهدف الى تشجيع إعطاء الأولوية للتحويل

التكنولوجي وتطویر الابتكار واقتصاد المعرفة، وكذا تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة.

ونلاحظ أن لم المشرع يعرف اقتصاد المعرفة فاكتفى بالنص على أن اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال من القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني، وتأخذ الاستثمارات فيه عدد من الاشكال وهي إما: استثمارات قائمة على نقل التكنولوجيا رأسيا، أو استثمارات النقل الافقي للتكنولوجيا الذي يكون على المستوى الدولي

أولا: الاستثمار في النقل الافقي للتكنولوجيا

يتم نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة التي استطاعت الاستفادة من النقل الرأسي للتكنولوجيا (تحويل نتائج البحوث النظرية إلى سلع تطرح في السوق)، ويتطلب نجاح هذا النقل تكييف الظروف المحلية مع هذا النقل حتى يحقق نتائج ملموسة، ويأخذ النقل صورا مختلفة أهمها، نقل معلومات فنية وهندسية، تعليم وتدريب قوى عاملة متخصصة، تبادل الخبراء، استيراد الآلات والمعدات، براءات الاختراع وحقوق الإنتاج (جلال ناصر، صفحة 95).

تشمل استثمارات نقل التكنولوجيا في قانون الاستثمار إما استثمارات جديدة باستغلال براءات الاختراع أو استثمارات التوسيع وإعادة التأهيل، والهدف من هذه الاستثمارات هو التكنولوجيا في العملية الإنتاجية بهدف رفع قدرات إنتاج السلع والخدمات

1_ استثمارات التوسيع وإعادة التأهيل: فاستثمار إعادة التأهيل حسب المادة 5 من قانون الاستثمار 18-22 كل استثمار منجز يتمثل في عمليات اقتناء سلع و/ أو خدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة من أجل معالجة التأخر

التكنولوجي أو بسبب الاهتلاك لقدمها والتي تؤثر عليها من أجل رفع الإنتاجية أو إعادة بعث نشاط متوقف منذ ثلاث سنوات على الأقل.

تعالج هذه الاستثمارات التأخر التكنولوجي من خلال شراء سلع وخدمات متطورة تسمح بتحقيق المردودية الاقتصادية من خلال خفض التكاليف وطرح منتوجات وخدمات ذات جودة تسمح برفع الإنتاجية وإعادة بعث الأنشطة المتوقفة، كما يمكن أن تكون معالجة التأخر التكنولوجي من خلال إنشاء رأسمال تقني من العدم باقتناء أصول بغرض إنشاء نشاط إنتاج السلع و/ أو الخدمات، وقد يكون من خلال استثمار التوسع: كل استثمار منجز بهدف رفع قدرات إنتاج السلع و/أو الخدمات عن طريق اقتناء وسائل إنتاج جديدة تضاف إلى تلك الموجودة.

2_ إنشاء استثمارات قائمة على استغلال براءات الاختراع

تشأ هذه الاستثمارات عندما يسمح مستثمر صاحب حق في ملكية براءة اختراع لمستثمر آخر باستغلال اختراعه بصفة قانونية في إطار نظام ترخيص براءة الاختراع عن طريق إبرام عقد (المادة 11/2 من الامر رقم 03 - 07). يقوم بموجبه الطرف الأجنبي بالتصريح للمستثمر الوطني باستخدام براءات الاختراع أو الخبرة الفنية بمقابل مالي يعود بالفائدة على صاحب براءة الاختراع ، دون أن ينجر عن العقد الاستفادة من المعرفة الفنية والتكنولوجية للمستثمر الوطني (درعي، 2022، الصفحات 634-635).

ولا يعتبر هذا الترخيص باستعمال براءة الاختراع أو بيعها أو استئجارها نقلا للتكنولوجيا إلا إذا ورد ذلك كجزء من عقد نقل التكنولوجيا (نجاح، 2019، صفحة 294).

3- الاستثمار القائم على نقل الأنشطة من الخارج

قصد الرقي بالمنتج الوطني وتحسين جودته وفق المقاييس الدولية بما يسمح له خوض غمار المنافسة دوليا ، (المادة 3 من القانون رقم 04-04 ،) شجع قانون الاستثمار على نقل الأنشطة من الخارج من طرف المؤسسات الخاضعة للقانون الأجنبي بتحويل لكل أو جزء من أنشطتها إلى الجزائر بحيث عادة ما تتميز الاستثمارات الموجودة بالخارج باعتمادها على التكنولوجيا وجودة السلع والخدمات ، فتسحب هذه المواصفات إلى المنتج المحلي عن طريق نقل الأنشطة وفق ما جاء في نص المادة 5 من قانون الاستثمار لسنة 2022.

كل هذه الاستثمارات تعتمد على التكنولوجيا التي مصدرها الخارج والتي تأخذ شكل التجهيزات والمعدات والخدمات إما لإنشاء استثمار وإما للتوسيع وإما لإعادة التأهيل، لينشأ الاستثمار في الجزائر وقد تأخذ شكل نقل الأنشطة من الخارج إلى الجزائر من طرف المستثمر الأجنبي ، وما يميز هذه الأنواع من الاستثمارات هو التبعية للخارج فيما يخص التحكم في التكنولوجيا والمعرفة وإن كان يساهم في بناء الاقتصاد القائم على المعرفة الأجنبية، إلا أن هذه الاستثمارات تنقل الجزائر من التبعية لقطاع المحروقات إلى تبعية للتكنولوجيا الأجنبية .

يبقى فقط أن نقل التكنولوجيا يواجه العديد من المشكلات منها مشكلة كفاية هذه التكنولوجيا ومشكلة مدى توفر المورد البشري القادر على التعامل مع هذه التكنولوجيا، فعادة ما تعمل الدول المتطورة على نقل تكنولوجيا لا تتلاءم وظروف وحاجيات الدولة المنقول إليها ، ضف إلى ذلك إن الدول ترغب من الحصول على أحدث التكنولوجيات بينما الدولة المتقدمة تبحث عن نقل تكنولوجيا لا توجد لدى الدول النامية حتى لا تصبح منافسا لها ، بالإضافة إلى

المشكل المالي فتكاليف نقل التكنولوجيا مرتفعة ، بالإضافة إلى ضرورة توفير المحيط الاقتصادي والمؤسساتي والقانوني لعملية النقل .

ثانيا: استثمارات النقل الرأسي للتكنولوجيا

وهي الاستثمارات التي تعتمد على الطاقات الابتكارية المحلية للتحويل نحو اقتصاد المعرفة ، بحيث يكون مصدر المعرفة محليا فهي نتائج أو مخرجات الأبحاث العلمية والاختراعات وبراءات الإختراع من مختلف مخابر البحث العلمي للجامعات الجزائرية ، أو مخابر البحث التابعة للقطاع الاقتصادي (الصفحات المادة 6 من القانون 15-12 ، مرجع سابق) واستثمارها بتحويلها من المعرفة النظرية إلى المجال التطبيقي داخل المؤسسات الاقتصادية ، حتى يتسنى لها الاستفادة منها للرفع من الإنتاجية وخفض التكاليف وتحسين جودة المنتوجات لتصبح قادرة على المنافسة دوليا .

ويؤكد هذا التوجه ما جاء في نص المادة 02 من قانون الاستثمار 22-18 في الفقرة الرابعة منها على أن قانون الاستثمار يهدف إلى اعطاء الأولوية للتحويل التكنولوجي.

أي يتم تحويل المعارف والمعلومات مخرجات البحوث العلمية المبتكرة التي تقوم بها المؤسسات العلمية إلى سلع وخدمات وطرق انتاج وخصائص تتجسد في السلع معرفية والوسيطه والاستهلاكية المنتجة بواسطة هذه الطرق المبتكرة (جلال ناصر ، صفحة 95).

وتماشيا مع هذا التوجه تم تبني اجراء جديد في الجامعة الجزائرية يتعلق بمذكرة تخرج مؤسسة ناشئة بحيث يعتبر كآلية للاستثمار في عملية التحويل التكنولوجي باختصار الاجراءات والمدة الزمنية. بحيث ينشأ الابتكار من الأصل كمؤسسة ناشئة تطرح منتج في الاسواق.

نظرا لدور الاستثمار في التحويل التكنولوجي للتحويل نحو اقتصاد المعرفة تم انشاء مركز الابتكار والتحويل التكنولوجي يتولى مهمة ترقية وتطوير الابتكار والتحكم في عملية التحويل التكنولوجي، كما يضمن دمج الابتكارات لفائدة المؤسسات الاقتصادية ومرافقتها من أجل رفع قدرتها في مجال الابتكار والبحث التطويري والمعارف التكنولوجية وادارة الاعمال، بالإضافة إلى مساهمته في اقتراح حلول للمشاكل التقنية التي يطرحها المتعاملين الاقتصاديين وانشاء المؤسسات المبتكرة واستغلال براءات الاختراع والرخص وتسويق منتجات البحث، كما له أن يعمل على تطوير نتائج الابحاث الاولى لتصبح قابلة للتحويل والاستفادة منها من طرف المؤسسات الصناعية. (مرسوم تنفيذي رقم 21-549)

المبحث الثاني: الآليات القانونية للتحويل نحو اقتصاد المعرفة دم الاستثمار في اقتصاد المعرفة

هناك العديد من العوامل والمتطلبات التي يجب توافرها لتحقيق اقتصاد المعرفة واولها هو إدراك خصوصية عصر المعلومات والمعرفة والعمل على مواكبتها والاستجابة لها وتحديات التقدم العلمي والتكنولوجي وتوقعاته المستقبلية والتعامل مع الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والمعرفة من خلال مختلف الحوافز الاقتصادية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفير راس مال بشري، وإقامة دعامة أساسية للبنى التحتية لتكنولوجيات الاعلام والاتصال وتقديم الضمانات الكافية للمستثمرين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.

المطلب الأول: توفير راس مال بشري

إذا كان الاقتصاد التقليدي يعتمد على البنى التحتية ذات البعد الوطني والاستراتيجي من طرقات جسور موانئ ومطارات فان اقتصاد المعرفة يتطلب أن تولي الدولة اهتمام بالتعليم ووضع أطر وأنظمة للإبداع والابتكار بما يسمح

بإنشاء بنية تحتية لاقتصاد المعرفة، وتوفير مناخ مناسب للاستثمار في هذا الاقتصاد.

حيث يعتبر مجتمع المعرفة الدعامة الأساسية للاقتصاد المعرفة ويقصد به الاستثمار في العنصر البشري من خلال التعليم لإعداد أفكار قادرين على توفير التكنولوجيا الحديثة والمعرفة المتصلة بها بالشكل السليم في مختلف المجالات (قنديل، 2020، صفحة 43)

فمن متطلبات اقتصاد المعرفة إقامة نظام تعليمي عالي الكفاءة تحتويه ثورة العلم والتكنولوجيا المفتوحة وفائقة التطور تقوم على نظام ذو مستوى لتنمية الموارد البشرية ويتمتع بدرجة عالية من التنوع والديناميكية والابتكار والتطوير الذاتي وينتج قوى عاملة ماهرة وابداعية

وعليه فإن النظام التعليمي والمعرفي يجب أن يتصدر اهتمامات السلطات العمومية وذلك من أجل إنجاح التحول نحو اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد القائم على المعرفة، بحيث تعبر الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين ومراكز البحث والتطوير مصدر الراس مال البشري المعرفي، لذلك فإن الدولة الجزائرية انتهجت استراتيجية في السنوات الأخيرة،-مع الإشارة على الدور الذي لعبته الجائحة في إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إيجاد حلول لمختلف الالتزامات والحفاظ الاستمرارية في مختلف مناحي الحياة- من أجل توفير وتكوين رأس مال البشري والاتجاه نحو اقتصاد المعرفة من خلال مباشرة إصلاحات هامة تهدف لتفعيل دور الجامعة للعب أدوار تتعلق باقتصاد المعرفة وهي :

توليد المعرفة ويكون ذلك من مختلف مخابر البحث المتواجدة على مستوى الجامعات والمعاهد ومراكز البحث والتطوير بحيث تعمل الجامعة على تشجيع الابداع والابتكار الهدف هو خلق المعرفة وهذا يتطلب زيادة حجم النفقات والتمويل من طرف الدولة لهذه المؤسسات ودعمها .

فقد عملت على تشجيع الطاقات الشبانية من طلبة وأساتذة على الابداع والابتكار وتدعيمهم من خلال طرح مشاريع مؤسسة ناشئة انشاء حاضنات لمشاريعهم، ولأجل ذلك صدر القرار رقم 1275 بتاريخ 2022 /9/27 موضوعه حول الحصول على شهادة جامعية تحمل فكرة مؤسسة ناشئة تفتح آفاق لحامله

للولوج لاقتصاد المعرفة و التخفيف من البطالة من طرف طلبة مؤسسات التعليم العالي والهدف من ذلك هو تكوين فئة طلابية من رواد الاعمال تتمتع بالإرادة وامكانية التوجه نحو إنشاء بعض المؤسسات (المادة 2 من القرار الوزاري رقم 1275 ، 2022)، وهذا ما يسمح بتخفيف العبئ على الدولة في إيجاد مناصب العمل للمتخرجين من الجامعة، بحيث يحمل المتخرج مشروعه الذي ويدخله عالم الشغل ، كما يساهم في القضاء على فكرة أن كل خريج جامعة لا بد أن توفر له الدولة وظيفة عمومية في مختلف المؤسسات والإدارات العمومية .

وللقيام بهذا العمل يخضع الطلبة الراغبين في انجاز مذكرة تخرج مؤسسة ناشئة إلى مجموعة من البرامج التدريبية في مجال اعداد مخططات الاعمال، وهذا من أجل تحويل المذكرة إلى مشروع مؤسسة ناشئة ويكون بمرافقة حاضنة الجامعة، ويمكن للطلبة تكوين فرق عمل صغيرة تتكون من طالبين إلى ستة طلبة، وبعد مناقشة المذكرة الذي يكون أمام لجنة تشكيلتها خاصة تضم المؤطر، عضو حاضنة الاعمال أو دار المقاولاتية وممثل عن الشركاء الاقتصاديين، يحصل الطلبة على شهادة نهاية الدراسة وكذا دبلوم مؤسسة ناشئة، يهدف للحصول على وسم "لابل" مشروع مبتكر، على أن تسهر حاضنات الاعمال الجامعية على مرافقة هذه المشاريع وتحويلها إلى مؤسسات ناشئة حاصلة على وسم لابل من قبل اللجنة الوطنية لمنح علامة " لابل". وبعد ذلك تسجل هذه المشاريع في مسابقة ويتحصل الفائزين على دعم مالي معتبر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين المهتمين بالمجال وذلك حسب ما جاء في المواد من 4 الى 10 من القرار الوزاري أعلاه.

ولتبسيط وفهم كل هذه الإجراءات أصدرت اللجنة التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال دليل مفصلا للطلبة. (اللجنة الوطنية للتنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية ، 2022).

نقل المعرفة: ويكون ذلك من طرف الشركات المتطورة ومختلف مؤسسات البحث والتطوير العلمي وشبكات نقل المعلومات وكذلك من طرف البعثات للتكوين المختلفة بقصد نقل المعرفة وتطويرها وعادة ما يتم ذلك في اطار

الشراكة وتنفيذا لبنود واتفاقيات التعاون بين البلدان في المجال الاقتصادي ومجال البحث العلمي.

ومن أجل تفعيل نقل المعرفة تم عقد العديد من اتفاقيات الشراكة مع مختلف الفاعلين في مجال التنمية كالمعاملين الاقتصاديين والجماعات المحلية بهدف ربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي، وذلك أجل من تفعيل مختلف نتائج البحوث من ابتكارات من خلال طرحها على المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين أي اخراج البحوث النظرية وتحويلها إلى سلعة معرفية تطرح في السوق تخضع للعرض والطلب.

فاليوم لم يعد دور الجامعة يقتصر على الوظائف التقليدية المتمثلة في التكوين والبحث العلمي والتطور التكنولوجي، فالثورة العلمية وتكنولوجيا الاعلام والاتصال فرضت تحديات جديدة على الجامعة أهمها التحول إلى نموذج جديد وهو الجامعة المقاتلة أو الجامعة المؤسسة، تماشيا مع ما جاء به التعديل الدستوري لسنة 2020 حيث تتوجه الدولة إلى تشجيع المقاولاتية للنهوض بالاقتصاد الجزائري فجاء في المادة 61 منه على أن مبدأ حرية التجارة والاستثمار والمقاولاتية مضمونة.

وهذا يتطلب تعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية لتحقيق التكامل في التوجه، فتصبح الجامعة مصدر المنتج المعرفي الذي يعرض على مختلف المؤسسات الاقتصادية للتمويل ولطرحه في السوق لغرض التداول وفي المقابل تحصل الجامعة على التمويل من خلال هذا الإنتاج المعني.

ويمكن للمتعاملين الاقتصاديين اداء دور هام من اجل ترقية البحث العملي والتطوير التكنولوجي وذلك من خلال الاستثمار في هذا المجال، ويقابل ذلك منحهم اجراءات تحفيزية وتشجيعية تحدد بموجب قوانين المالية (مرسوم رئاسي رقم 15_21، ج ر عدد 71 المادة 4) .

نشر المعرفة : ويكون بدعم دور التوثيق والاعلام العلمي ، إضافة الى الدور الذي يلعبه قطاع الاعلام خاصة الالكتروني في علمية التوعية العلمية المختلفة، بحيث نشهد اليوم تخصيص العيديد من البرامج على الشبكات التلفزيونية التي تعنى

باقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة ، وكذا كيفية دعم مختلف المشاريع المعرفية، بالإضافة الى توفير مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية والتجارية وغيرها، بالإضافة الى تشجيع انتقال العاملين بين الجامعات ومركز البحوث وبين مختلف القطاعات الاقتصادية العمومية والخاصة، بالإضافة الى الدور الذي تلعبه مختلف المعارض الدولية والوطنية، بحث عكفت الدولة في السنوات الأخيرة الى تنظيم العديد من المعارض الوطنية والدولية في المجال الاقتصادي وتخصيص اجنحة منها للإنتاج المعرفي وما يسمح للمبتكر او المبدع بالتعريف بمنتوجه وربطه بشكل سهل بالمحيط الاقتصادي واستثمار في أفكاره .

استثمار المعرفة: ويجب على الدولة أن تعمل على توفير الدعم اللازم لاستثمار المعرفة ويكون ذلك من خلال إيجاد وخلق جهات وسيطة بين منتج المعرفة والمستثمر في المعرفة منها وذلك بإنشاء منصة للعرض والطلب يسند تسييرها الى الوكالة الجزائرية للاستثمار أو إنشاء وكالة خاصة لدعم اقتصاد المعرفة وإنشاء هيئات مرافقة خاصة، وإنشاء هيئات خاصة تتكفل بربط بين منتج المعرفة والمحيط الاقتصادي ووضع هذا المنتج المعرفي للتداول في الأسواق

هذا ويعتبر مدى التقدم في مجال البحث والتطوير وقياس العلوم التكنولوجية من أكثر المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس مدى التحول نحو الاقتصاد المعرفي .

ولكن الجامعة الجزائرية لا تزال تعاني من تحديات كثيرة منها (دهان، 2017):

- ظاهرة هجرة الأدمغة ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى قلة التمويل، غياب بيئة المناسبة من أجل تفعيل الرأسمال البشري ، فلا تزال البحوث والنتائج والاختراعات التي يتوصل إليها الطلبة وحتى الأساتذة حبيسة الادراج أي لم يتم الاستفادة من المنتج المعرفي في وقته المناسب، فبسبب التطور العلمي والتكنولوجي تعد المنافسة على الإنتاج المعرفي شرسة حيث يلعب الفارق الزمني بين الإنتاج والتوزيع دور كبير، فما يعتبر اليوم منتج معرفي جديد يحظى بعروض عالمية، قد يصبح غدا بلا فائدة إذا تم انتاج منتج معرفي أكثر تطورا منه، وبالتالي لا يمكن للبحوث أن تنتظر زمنا طويلا وإلا اعتبرت إهدارا للوقت.

- مشكل التحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تجد الجامعة الجزائرية نفسها أمام تحد يتعلق بمدى قدرة المكونين من أستاذة على التعامل مع هذه الفجوة الرقمية، فالأمر يحتاج في البداية إلى تكوين المكونين تكنولوجيا، ولا يكون ذلك إلا من خلال التحكم في لغة التكنولوجيا وهي الإنجليزية وفي تسعى الجامعة إلى تكوين الأستاذة في اللغة الإنجليزية، ثم دفعهم لمواكبة التكنولوجيا.
- تغيير البرامج والمناهج فوق التوجه الجديد الجامعة المقابلة، بحيث يجب أن تكون البرامج والمناهج مبنية على تكنولوجيا الاعلام والاتصال سواء في جزئها النظري أو التطبيقي.
- الدعم المالي، لا بد من تبني استراتيجية تعليمية جديدة يكون الانطلاق من خلال إعادة النظر في حجم النفقات العمومية المخصصة للبحث العلمي، بحيث يجب أن تمنح له الأولوية وأن تعمل الدولة على الاستثمار في هذا القطاع وذلك بتخصيص الميزانية اللازمة لذلك.

المطلب الثاني: البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال

اقتصاد المعرفة قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فهي التي تعمل على توزيع سلع المعلومات وخدماتها والذي يكون من خلال توافر شبكات الاتصالات، ولتحقيق نقلة نوعية باتجاه اقتصاد المعرفة يتطلب جود بنية تحتية حديثة مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فهي البنية التحتية الأساسية للاقتصاديات العالمية القائمة على المعلومات في الوقت الحالي، حيث تخفض من التكاليف وتوفر إمكانية الوصول الى المعلومة، وقد عملت الدولة من خلال سياسيتها في القطاع على إصلاح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية (واليا الاتصالات الالكترونية) بإلغاء احتكاره من طرف الدولة وتشجيع الاستثمار فيه وفتحه امام القطاع الخاص، وكان ذلك بموجب بالقانون رقم 2000_03 (قانون رقم 2000-03، ج ر عدد 48 مؤرخ في 6/ 8 2000) ومختلف النصوص التنظيمية لتطبيقه، وتميز هذا القانون انشاء سلطة لضبط القطاع وحماية المنافسة فيه بعد فتحه للاستثمار الخاص خاصة الأجنبي، ولمواكبة التطورات

الحاصلة في القطاع خاصة فيما يتعلق بالاتصالات الالكترونية تم استبداله بقانون آخر وهو القانون رقم 18_04 (قانون رقم 18-04 مؤرخ في 05/10 / 2018 ، ج ر عدد 27 مؤرخ في 13 / 05 / 2018) .

وفي نفس المسعى عدلت صلاحيات الوزير المعني بالقطاع لتساير التطورات الحاصلة، وتطبيقا لمتطلبات الحكم الراشد في القطاع كلف وفي اطار تشاوري مع القطاعات المعنية وضع عناصر السياسة الوطنية التي تهدف إلى الرفع من مساهمة تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الاقتصاد الوطني ، بالإضافة على العمل على تطويرها، وتملكها وتعميم استعمالها ، ودائما في اطار التشاور مع الوزارات المعنية يسطر برامج تهدف إلى وضع وترقية برامج تكنولوجيا الاعلام والاتصال وفق تحولات وتطورات العمل، بالإضافة إلى تشجيع الابداع في انجاز مختلف الأنشطة في القطاع، وفي اطار التشاور له أيضا اقتراح وتنفيذ ما يراه مناسباً من إجراءات لتشجيع الاستثمارات في مجال التكنولوجيات والتكوين والبحث والتطوير والابداع في نشاطات القطاع، بالإضافة إلى العمل على تطوير القدرات البشرية من خلال التكوين والبحث والابداع ونقل التكنولوجيا وامتلاكها . (مرسوم تنفيذي رقم 20 - 178 ، ج ر عدد 40 مؤرخ في 18 / 6 / 2020)

وفي الجانب التكنولوجي تم انشاء الوكالة الوطنية لترقية الحاضر التكنولوجية وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية (مرسوم تنفيذي رقم 20-236 ، ج ر عدد 51 مؤرخ في 31 / 8 / 2020) كآلية للدولة في مجال رسم وتجسيد السياسة الوطنية لترقية وتنمية الحضائر التكنولوجية أسندت لها العديد من المهام حسب المادة 5 من المرسوم التنفيذي لسنة 2004 (مرسوم تنفيذي رقم 04 _ 91 ، 2004) ومتمم. (مرسوم تنفيذي رقم 07-126 مؤرخ في 5/5 / 2007 ، ج ر عدد 29 مؤرخ في 6/05/2007).

أما من حيث الإنجازات وحسب الموقع الرسمي للوزارة المعنية بالقطاع حققت الجزائر تقدما بـ 14 مرتبة في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI)، وفقا لآخر تقرير للاتحاد الدولي للاتصالات بعد احتلالها المرتبة 102

سابقا ، حلت الجزائر في المرتبة 88 من بين 169 دولة عضو في الإتحاد ، بمعدل 77.8 نقطة حيث تجاوزت المعدل الافريقي (47.4 نقطة) و معدل البلدان العربية (74.5 نقطة) ومعدل البلدان المتوسطة الدخل (62 نقطة).

تجدر الإشارة بأن مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُعتبر أهم مؤشر لقياس وتقييم مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول العالم ، يصدره الاتحاد الدولي للاتصالات منذ سنة 2000. (<https://www.mpt.gov.dz/>)

بالإضافة الى تقدم ملحوظ في الأجهزة والمعدات والبرامج والأدوات المستخدمة وقد ساهم هذا في رقمنة العديد من القطاعات الاقتصادية والتعليمية وتطويرها ويتواصل التحدي في هذا القطاع نظرا للتطور المتصاعد لتكنولوجيات المعلومات لذلك لا بد من الاستمرار في إصلاحات هذا القطاع بما يجعله يتماشى مع مختلف التطورات على الصعيد العالمي بالإضافة الى العمل على اصلاح صناعة التكنولوجيا وتوطينها ، ويكون ذلك من خلال التقليل الى حد الإمكان من الاستيراد والاعتماد وتشجيع المنتج المحلي لقيادة الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث : حماية الملكية الفكرية

ذكرنا سابقا أنه من بين ما يقوم عليه اقتصاد المعرفة هو رأس المال البشري والفكري الذي يعد محور الابداع والابتكار والبحث العلمي والتطوير وبتوج مجهوده سلع وخدمات معرفية تعتبر كبراءات اختراع وهي أحد فروع الملكية الفكرية التي يجب أن تحضي بتأطير قانوني كاف لحمايتها من السرقة والقرصة ، فهي من جهة تعتبر حافز للمخترعين بحماية ابتكاراتهم والعمل على تأخير دخول المنتجات المقلدة للسوق كما أنها ضمانة لحماية المستثمر الاجنبي ، لذلك فهذه الأخيرة تلعب دور فعال للتحويل إلى اقتصاد المعرفة لا سيما في الجانب النظري نظرا لأن المعرفة سهلة الانتقال بتوفر شبكة الانترنت ومن الصعب تطبيق القوانين والحوافز التقليدية عليها. ولحمايتها لا بد وجود تشريع يوضح كيفية التعامل بها يأخذ بعين الاعتبار طبيعة السلعة المعرفية خاصة في ظل تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيث يسهل انشاء أسواق ومؤسسات افتراضية

توفر قلة التكاليف وسرعة الوصول الى الأسواق العالمية وهي أحد مميزات الاقتصاديات المبنية على المعرفة

وهكذا يظهر دور الملكية الفكرية في تحقيق النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، لذلك يجب توفير إطار قانوني محكم للملكية الفكرية الذي بمثابة حافز للاستثمار في البحث والتطوير، والتشجيع على تجسيد الابتكارات على ارض الواقع. (شحاتة، 2018، صفحة 421)

وباعتبار حقوق الملكية الفكرية تقدم الحماية لأصحاب الإنتاج المعرفي، فهي ضرورية للدول التي تسعى للحفاظ على الأسرار العلمية والاختراعات التي توصلت إليها في مختلف مجالات البحث، فهي التي تمنحها قدرة تنافسية متميزة، فتم إلزام الدول بالتوقيع على اتفاقية الترس بعد وضعها في مجموعة من الاتفاقيات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة لدليل على أهمية هذه الاختراعات والابتكارات في تحقيق عوائد اقتصادية هامة. (شحاتة، 2018، صفحة 413)

وبما أنه لا يمكن تحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة والاقتصاد المعرفي الا بوجود ضمانات كافية تتعلق بحماية الابتكار والابداع وبراءات الاختراع كونها تمثل الأساس الذي تقوم عليه هذه الاقتصاديات، وكما رأينا فإن قانون الاستثمار ركز في جزء منه على الاقتصاد القائم على المعرفة سواء تعلق الأمر بالتكنولوجيا القادمة من الخارج، أو اقتصاد المعرفة المحلي والذي يتطلب حماية الملكية الفكرية لأصحاب الابتكارات وبراءات الاختراع.

فالضمانات تشجع الاستثمار ونقل التكنولوجيا المتطورة مما يؤدي إلى زيادة الانتاج وإيجاد فرص العمل وتطوير الأساس التكنولوجي وتطوير المنتجات بما يزيد م قدرتها التنافسية، كما أن توفير نظم وقواعد تضمن حقوق الملكية الفكرية والاهتمام بالبحث والتطوير يشجع المبدعين والباحثين على الابتكار وبالتالي زيادة مستوى التقدم التكنولوجي (جلال، 2009، صفحة 332)

وقد اعتبر قانون الاستثمار 22-18 في المادة 09 حقوق الملكية الفكرية ضماناً ومن الضمانات يقع على عاتق الدولة توفيرها ، وذلك من خلال سن نصوص قانونية ذات جودة تحقق الأمن القانوني في مجال حماية الملكية الفكرية وهذا يعد ضماناً أساسية للتحويل نحول اقتصاد المعرفة أو للنهوض بالاقتصاد القائم على المعرفة.

وبالتالي فهذه المعرفة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العملية الاستثمارية وهي تندرج ضمن الأصول غير المادية وهذا حسب ما جاء في نص المادة 4 فقرة 2 من قانون الاستثمار 22-18. من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية واستقطابها و تـثـمـين جهود البحث العلمي والتكنولوجي المحلي لا بد من حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالملكية الصناعية والتجارية وهذا من أجل حماية المنتج الجزائري من التقليد والتزييف ومنحه خصوصية تمييزية تسمح له بالمنافسة على الصعيد الدولي، وفي ذلك نصت المادة 3 من القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية (قانون رقم 18-05 مؤرخ في 10/05/2018ن يتعلق بالتجارة الالكترونية ، ج ر عدد 28 مؤرخ في 16/05/2018) ية على منع كل معاملة عن طريق الاتصالات الإلكترونية اذا موضوعها منتوجات تمس بحقوق الملكية الفكرية أو الصناعة أو التجارية .

ولذلك منحت الدولة الجزائرية تحفيزات على الانتاج العلمي بالنسبة للمؤسسات الناشئة المبتكرة في مجال حماية براءات الاختراع القابلة للتطبيق الصناعي كما وضعت اجراءات قانونية لحماية نتائج البحث العلمي ونقلها واستغلالها على الصعيد الاقتصادي، (المادة 22-24من القانون رقم 15-21 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث والتطوير التكنولوجي ، مرجع سابق).

كما سعت الدولة لحماية حق تملك براءة الاختراع لصاحب الاختراع والذي يمكن أن يمتد لخلفه ، كما يمكن أن يشترك في حق الملكية اكثر من مخترع بواسطة - براءة الاختراع- وهي وثيقة تسلم من طرف الهيئة المكلفة

لحمايته بالنسبة للاختراعات الجديدة والناتجة عن نشاط اختراعي والقابلة للتطبيق الصناعي (المواد 3 و 6 و 10 من الامر رقم 03-07 ، المتعلق ببراءات الاختراع ، مرجع سبق).

كما تتمتع براءة الاختراع في الاستثمارات بحماية الملكية الفكرية دون تمييز من حيث مكان التسجيل أو من حيث المجال التكنولوجي المستثمر فيه سواء كان مصدرها منتجات مستوردة أو محلية ، (المادة 27 من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في الملكية الفكرية) مع منح اكثر اهمية لبراءات الاختراع للمؤسسات الناشئة الوطنية للمساعدة على انجاح التحويل التكنولوجي، وعليه قد اصبح الابتكار التكنولوجي ضرورة حتمية للاقتصاد الوطني للتحويل نحو اقتصاد المعرفة كما هو عليه حال اقتصاديات الدول المتقدمة وفي ذلك نصت المادة 07 من اتفاقية التجارة في الملكية الفكرية على أن حماية وانقاذ الملكية الفكرية يساهم في تشجيع روح الابتكار التكنولوجي ونقل وتعميم التكنولوجيا بما يحقق الرقي الاجتماعي والاقتصادي (درعي، صفحة 644)

زيادة على هذه الضمانات يمكن أن تستفيد الاستثمارات المرتبطة باقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بناء على طلب المستثمر من النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية والاستفادة من نظام القطاعات: واعتبر المشرع اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال من القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني زيادة على التحفيزات والمزايا الجبائية وشبه الجبائية الجمركية المنصوص عليها في القانون العام من قانون المالية وقانون الجمارك والضرائب الخ بحيث تستفيد من عدة مزايا تتعلق بالإعفاء من الحقوق الجمركية أو بعض الرسوم سواء في مرحلة الإنجاز أو مرحلة الاستغلال حسب المادة 27 من قانون الاستثمار الساري المفعول .

الخاتمة :

نظرا لأهمية اقتصاد المعرفة في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، فقد عملت الدولة على تأطيره قانونيا واحاطته بضمانات هامته لحماية من مخاطر التعامل بتكنولوجيا الإعلام والاتصال واتخاذها إجراءات من أجل توفير الرأس مال البشري ، ورغم تسجيل عدد من المشاريع التي تندرج ضمن اقتصاد المعرفة غير أنه لم يتم تحقيق ذلك التحول الكاف الذي يضمن بناء الاقتصاد الوطني والسماح له بالالحاق باقتصاديات الدول المتقدمة فلا تزال العديد من النقائص المسجلة والتي تأتي في مقدمتها التمويل ، وكذا مشكل تهميش الإنتاج العلمي من الاختراعات وابتكارات فالعديد منها لا يلقى الاهتمام ، والبعض الآخر من المبتكرين يتخلون عن أفكارهم بسبب تعقيد الإجراءات الإدارية خاصة في الحصول على التمويل والتعريف بالمنتج المعرفي، ولمواجهتها نقدم التوصيات الآتية

- التوجه نحو التكنولوجيا من خلال التشجيع على الابتكار والاستثمار فيه كبديل للاقتصاد التقليدي،
- لا بد من تبني استراتيجية اقتصاد المعرفة القائم على الابداع والابتكار ويقوم على إدارة المعرفة التي تعتبر المحرك لزيادة الإنتاجية التي تؤدي الى نمو اقتصادي مستديم،
- دعم الدولة للبحث العلمي والتطوير من خلال زيادة حجم الانفاق العام،
- تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتحول نحو الجامعة المفاولة
- اتباع سياسة المحافظة على الموارد البشرية الوطنية وفي مقدمتها الكفاءات العلمية من الابعاد التهجير من خلال تفعيل العملية التعليمية والتدريبية والعمل على عودة العقول والكفاءات الموجودة بالمهجر أي الاهتمام براس المال الفكري واعتباره استراتيجية إدارية وسياسية لأعمال المؤسسات الإنتاجية،

وذلك لمواجهة التغيرات البيئية المتسارعة وتحديات العولمة الاقتصادية بأفكارها واتجاهاتها المختلفة،

- التوجه نحو المجتمع القائم على المعرفة من خلال إعادة هيكلة جميع مراحل التعليم لتعزيز بناء القدرة الذاتية في البحث والتطوير التقني والابتكار للنهوض بالاقتصاد المبني على المعرفة، والعمل على إيجاد شراكات مع القطاع الخاص لتحويل الأبحاث والابتكارات إلى مشاريع اقتصادية تزيد من القيمة المضافة المعرفية في الاقتصاد الوطني،
- تبني السياسات الكفيلة بإعداد القادة في القطاع الخاص وقطاعي التعليم العالي من خلال نشر مستوى عال من المعرفة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستويات عالية من الإنتاجية والكفاءة،
- ضرورة تفعيل والاستفادة من البحوث في مختلف الجامعات فمن خلال تجارب الدول الصناعية نجد ان الجامعات تقوم بالمساهمة في حل المشاكل الفنية والتقنية التي تواجهها الشركات الصناعية من خلال تبني أفكار إبداعية لحل المشاكل ولتطوير أساليب العمل والأداء والإنتاج، كما أن الكثير من الشركات الرائدة في عالم الاتصالات وتقنية المعلومات ساهمت فيها الجامعات والمراكز البحثية من خلال تبني أفكار إبداعية حولتها لمشاريع ريادية طورت مستوى الخدمات وضاعفت جودة الصناعات وساهمت في تحقيق اقتصاد المعرفة،
- لا بد من تثمين الحاضنات الموجودة على مستوى الجامعات وذلك من خلال ربطها بالمحيط الخارجي أي بمختلف الشركات والمؤسسات وذلك من أجل إخراج نتائج عمل الحاضنات وتفعيلها بما يساهم في الانتقال الى اقتصاد المعرفة ن كذلك لا بد من انشاء حاضنات في كل الجماعات والمعاهد ومراكز البحث أي تعميم الفكرة لتشمل كامل الرتب الوطني من اجل المساهمة في تحقيق التوازن الجهوي

- لا بد من إنشاء منصات خاصة بالاقتصاد الرقمي خاصة ما تعلق بالمؤسسات القائمة على الابداع والابتكار كالمؤسسات الناشئة وعرض التجارب الموجودة وما هي الصعوبات والحلول كعامل لتشجيع المبدعين وحاملي الأفكار لتحويلهم لحاملي مشاريع.
- لا بد من تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتبر بحد ذاتها أداة تنمية في صناعة المحتوى المعرفي وحبذا لو يكون ذلك من خلال تكاثف الجهود بين القطاعين الخاص والعام.

قائمة المراجع

- مرسوم رئاسي رقم، 20- 442 يتعلق باصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في استفتاء اول نوفمبر، 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر عدد 30 مؤرخ في 30_12_2020.
- قانون رقم 2000- 03 . (ج ر عدد 48 مؤرخ في 6 / 8 / 2000). مؤرخ في 5 / 8 / 2000 ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد، وبالمواصلات السلكية واللاسلكية ، -امر رقم 03 - 07 مؤرخ في 19/7/2003 تعلق ببراءات الاختراع ، ج ر عدد 44 مؤرخ في 23/7/2003.
- قانون رقم 04- 04 ، مؤرخ في 23/06/2004 يتعلق بالتقييس ، ج ر عدد 41 مؤرخ في 27 / 06 / 2004.
- قانون رقم 18-04 مؤرخ في 10/05/ 2018 . (ج ر عدد 27 مؤرخ في 13 / 05 / 2018) ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية.
- قانون رقم 22-18. (مؤرخ في 28 / 07 / 2022). مؤرخ في 24 / 7 / 2022 ، يتعلق بالاستثمار ، ج ر عدد 50 .
- مرسوم رئاسي رقم 15_ 21. (مؤرخ في 30 / 12 / 2015, ج ر عدد 71 المادة 4). مؤرخ في 30 / 12 / 2015 ، يضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- مرسوم تنفيذي رقم 04 _ 91 . (عدد 19 مؤرخ في 28 / 03 / 2004, 2004).
- مؤرخ في 24 / 03 / 2004، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها ويحدد تنظيمها وسيرها .
- مرسوم تنفيذي رقم 07- 126 مؤرخ في 5/5/ 2007 . (ج ر عدد 29 مؤرخ في 6/05/2007). يتم المرسوم التنفيذي رقم 04_91 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها ويحدد تنظيمها وسيرها .
- مرسوم تنفيذي رقم 20 - 178 . (ج ر عدد 40 مؤرخ في 18 / 6 / 2020). مؤرخ في 6/6/ 2020 ، يحدد صلاحيات وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- مرسوم تنفيذي رقم 20- 236 . (ج ر عدد 51 مؤرخ في 31 / 8 / 2020). مؤرخ في 22/8/ 2020 ، يسند الى الوزير المكلف بالمواصلات السلكية واللاسلكية ، سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية .
- مرسوم تنفيذي رقم 21-549. (بلا تاريخ). مؤرخ في 30/12/2021 يحدد القانون الأساسي لمركز الابتكار والحويل التكنولوجي ج ر عدد 5 مؤرخ في 5/1/2021.
- القرار الوزاري رقم 1275 . (27 سبتمبر، 2022). يحدد كفيات اعداد مشروع مذكرة تخرج للحصو على شعادة جامعية -مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.
- ابو بكر هنيذة قنديل. (أفريل , 2020). الاعلام الجديد وتوظيف قيم اقتصاد المعرفة دراسة تحليلية . المجلة العربية لإعلام وثقافة الطفل المجلد الثالث العدد 11.
- آسيا بورجيبية، عصام نجاح. (العدد 03 المجلد 10, 2019). الترخيص الإجمالي باستغلال براءة الاختراع في ظل التشريع الجزائري. مجلة العلوم القانونية والسياسية.
- ثريا بنت محمد الربيعان. (العدد الرابع، 2023). اقتصاد المعرفة والمراكز الاستشارية _ تجارب دولية . مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث.
- خالد الشافعي احمد زهيري. (يوليو، 2024). اقتصاد المعرفة كأحد وسائل تحقيق التنمية المستدامة. مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية العدد 10.
- عبد المالك درعي. (العدد 2 المجلد 17, 2022). الاستثمار في التكنولوجيا وحماية الملكية الفكرية في ضوء القانون رقم 22 - 18 المتعلق بالاستثمار. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية.

- محمد دهان. (2017, marche). الجامعة الجزائرية وتحديات تكوين الكفاءات في عصر اقتصاد المعرفة. تم الاسترداد من <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/92007>.
- محمد سعيد مصطفى شحاتة. (2018). الملكية الفكرية في اقتصاد المعرفة. الملحة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار ، جامعة حلوان ، المجلد الاول العدد الثاني .
- محمد عصام أحمد سلام. (يوليو، 2022). دور اقتصاد المعرفة في دعم التنمية المستدامة . المجلة الدولية للعلوم الادارية والاقتصادية والمالية المجلد 1 العدد 2.
- محمد فتحي قرني عبد الغني. (أفريل، 2020). الاقتصاد التقليدي في مقابل اقتصاد المعرفة والتنافسية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد السادس .
- هند صبيح رحيم، نسرین ستار جبار. (15 ماي، 2020). اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة . المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية ، المجلد الرابع .
- الجامعية اللجنة التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية. (ديسمبر، 2022). اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية . دليل مشروع الحصول على شهادة مؤسسة ناشئة في اطار القرار الوزاري 1275.
- <https://www.mpt.gov.dz>

